تحليل أخطاء الجمع في العربية
في ضوء اللسانيات التطبيقية

د/ مختار درقاوي
جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف(الجزائر)

لا تعدّ قضية الخطأ في "الجمع" عقبة أمام الناطقين والمتعلمين المحدثين فحسب، بل هي من القضايا التي وقع فيها القدماء، والمتأمّل في كتب تنقية اللغة الموروثة عن السلف يجد شيئا من ذلك، إذ عقد ابن مكي الصقلّي(ت501هـ) في مؤلّفه "تثقيف اللسان وتلقيح الجِنان" ثلاثة أبواب للجمع: "باب غلطهم في الجموع"، و"باب ما جاء جمعا فتوهموه مفردا"، و" باب ما جمعوه مما لا يجوز جمعه"[1]. ثم أشار الحريري (ت516هـ) في "دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص" إلى غلط بعضهم في الجمع، وضرب على ذلك بأمثلة كثيرة؛ منها: جمع أرض على"أراض"، "فيخطئون فيه.

لأنّ الأرض ثلاثية، والثلاثي لا يُجمع على أفاعل، والصواب أن يقال في جمعها: أرَضون بفتح الراء، وذلك أنّ الهاء مقدّرة في أرض، فكان أصلها أَرْضَة وإن لم يُنطق بها، ولأجل تقدير هذه الهاء جُمعت بالواو والنون على وجه التعويض لها عمّا حُذف منها، كما قيل في جمع عِضَة: عضون، وفي جمع عِزَة: عِزون، وفُتحت الراءُ في الجمع؛ لتُؤذن الفتحة بأنّ أصل جمعها أرضَات"[2]. ولم يكتف بذكر هذا الخطأ وإنما أردف خطأ آخر، نصه: "ويقولون في جمع فم "أفمام".

وهو من أوضح الأوهام، والصواب أن يقال: أفواه، كما قال سبحانه: "يقُولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم"[3]، وذلك أنّ الأصل في فم فَوْهٌ على وزن سَوْط، فحذفت الهاء تخفيفا لشبهها بحروف اللين؛ فبقى الاسم على حرفين، الثاني منهما حرف لين، فلم يروا إيقاعَ الإعراب عليه لئلا تَثْقُل اللفظة، ولم يروا حذفه لئلا يُجْحفُوا به، فأبدلوا من الواو ميما، فقالوا: فم، لأنّ مخرجهما من الشفة، والدليل على أن الأصل في "فم" الواو قولهم: تفوّهت بكذا، ورجل أفوه، ولم يقولوا تفمّمت ولا رجل أفمّ"[4].

وأشار ابن الحنبلي (ت971هـ) هو الآخر إلى الخطأ الذي يقع في الجمع في مؤلَّفه: "بحر العوام فيما أصاب فيه العوام"، وذكر: "من ذلك قولهم: قبّلنا أياديكم، مع اشتهار–أي جمع– الأيادي في النعم، والأيدي في الجوارح المخصوصة"[5]. ونبّه عليّ بن بالي القسطنطيني (ت

992هـ) في: كتابه "خير الكلام في التقصّي عن أغلاط العوام" إلى قضية الخطأ في الجمع فقال:" ويقولون في جمع "فَرْو": "أفرية"، وصوابه: فِراء"[6]، وهكذا يتبين مدى الصعوبة التي لقيها سلفنا عند تعاملهم مع "الجمع"، والصعوبة نفسها نجدها عند الناطق بالعربية وبغيرها في العصر الحديث، وسيأتي بيان ذلك بعد الحديث عن الأداة الإجرائية التي سنستعين بها للتخفيف من هذه الظاهرة.

– النظرية اللسانية:

شكّلت النظرية اللسانية بوصفها الدراسة العلمية والموضوعية للسان في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين حمولة وثقلا معرفيا، جعلها تتبوّأ مركز الجاذبية والاستقطاب في كل البحوث الإنسانية، ذلك أنّها تتكفّل بمهام بناء المناهج وتقدير الحصيلة العلمية وتوليد طرائق في الاستخلاص لمختلف الحقول المعرفية[7]، ولقد أسّست لنا بالفعل جملة من المقولات النظرية والتطبيقية حملت على عاتقها أمر تحليل وتعليل الظاهرة الألسنية تحليلا يضطلع بمكانة ورتبة مهمة في المنظومة المعرفية الآنية.

وتظهر هذه الشرعية أكثر وتطفو على سطح التعليمية وبخاصة تعليمية اللغات التي ظلت وبخاصة في البلدان النامية عامة والبلدان العربية على وجه التحديد قاصرة عن تحقيق المبتغى والطموح المنشود، وذلك لمشاكل جد جسيمة؛ اقتصادية وسياسية وثقافية وغير ذلك. ولذلك ما انفكت اللسانيات –في المساحة المسموح لها التحرك فيها– تبسط تمثّلها لقضايا ومشاكل التعليمية فسعت جاهدة إلى تذليل العوائق والصعوبات التي تعرض للمثلث التعليمي (المتعلّم، المعلّم، المادة التعليمية). ويمكن تلمّس ذلك من خلال حقل من حقولها المعرفية وهو اللسانيات التطبيقية **Linguistique Appliquée**.

– اللسانيات التطبيقية:

لعلّ ما يشكّل نقطة تحوّل في المنجز العربي الحديث فيما له صلة بدراسة ظاهرة الخطأ– استنجاد عدد من اللغويين باللسانيات التطبيقية، ويدعى أيضا علم اللغة التطبيقي الذي يحاول في بحث مسألة التعليم وتعلم اللغات الإجابة عن سؤالين مهمّين هما: ماذا نعلّم؟ أي المحتوى الذي ينبغي تعليمه، وكيف نعلّم ونعالج المشاكل التعليمية؟ أي الكيفية والطريقة التي ينبغي أن يدرس بها هذا المحتوى والطرق الكفيلة لتحقيق ذلك.

وعليه فهو يعدّ حقلا خصبا يعنى بالملكة،ويهدف إلى تحقيق الكفاية التخاطبية للمتكلمين من خلال الإقحام الفعلي للمتكلّم في المواقف التخاطبية، ويعتمد في تحقيق ذلك على"التخطيط اللغوي"، و"تعلّم اللغة بالحاسوب"، و"علاقة اللغة بالتربية"، و"الترجمة الآلية"، و"الذكاء

الاصطناعي"، ونحو ذلك[8]. فهو إذن علم قادر على تقديم الرؤى والحلول لمشكلات ذات صلة بالتعليمية واللغة. ولاسيّما في حقل تعليم اللغات سواء عند تلقين الطفل قوانين لغته التي اكتسبها بالأمومة أو عند تعليم اللغة لغير النّاطقين بها.

والمتتبع –في الحقيقة– للمسار التاريخي لهذا الحقل يلفي تحورا في معناه إذ كان مرتبطا في الخمسين والستين من القرن الماضي بالدراسات التقابلية لتحديد مواطن الصعوبة والسهولة وعلى تحليل الأخطاء لدعم أو دحض ما تتوصل إليه الدراسة التقابلية، كما كان يهدف إلى عرض الحلول لبعض المشاكل التي تواجه معلّم اللغة بطريقته الخاصة. ثمّ توسّع معناه في السبعين من القرن نفسه بعد صدور مجلدات إدنبره وعقد مؤتمرات بوزنان الدورية للدراسات التقابلية في بولندا، فاهتم بالإضافة إلى تعلم اللغة بازدواجية اللغة، والاختبارات اللغوية، ولغة الإشارات، والتفاهم بين الطبيب ومريضه، والترجمة، ولغة الإعلانات، وغيرها، وتبيّن من خلال مساره التاريخي أنّه "في حين قصرت المرحلة الأولى نفسها على التعامل اللغوي البحث بهدف توجيه النصائح لمعلم اللغة بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد استفادت المرحلة الثانية من مفاهيم علم الاجتماع والفلسفة بشكل عام ومن التداولية بشكل خاص"[9].

ولعلّ هذا التحوّر والاستفادة من العلوم هما السببان الرئيسان اللذان جعلا ميشيل ماكارثي **Michael McCarthy** يعتقد أنّ علماء اللغة التطبقيين هم العلماء الذين استطاعوا التوصل بوعي إلى حلول لتلك المشكلات التي لها علاقة باللغة، ومن ضمنها ارتكاب أبناء اللغة الأم الأخطاء اللغوية نفسها، وسبب الفشل في تنمية المهارات اللغوية للمتعلمين[10]. ويظهر ذلك من خلال نتائج الاتجاهات التي عرفها علم اللسانيات التطبيقية، بَدْءًا من الاتجاه التقابلي مرورا باتجاه تحليل الأخطاء إلى الاتجاه التكاملي.

– الاتجاه التقابلي:

عرف حقل اللسانيات التطبيقية عدة اتجاهات حملت على عاتقها مهمة التخفيف من حدّة وطء الخطأ اللغوي، فهناك الاتجاه التقابلي الذي يعدّ أوّل اتجاه يهتم فعليا بمعالجة الأخطاء اللغوية التي تحدث أثناء تعلّم اللغة الثانية، كإسقاط المتعلِّم قواعد اللغة الأم على اللغة الثانية توهما أن هناك اشتراكا نحويا أو دلاليا بين اللغات ضمن الأسرة اللغوية الواحدة ، وعند بعضهم بين الأسر اللغوية المختلفة. انطلاقا من هذا ارتكز التحليل التقابلي على فرضية تستمد جذورها من نظريتين معرفيتين؛ السلوكية والبُنوية*، ترى أنّ الحاجز الأساس الذي يحول دون اكتساب اللغة الثانية؛ هو تدخل أنظمة اللغة الأم في أنظمة اللغة الثانية، وأنّ دراسة كلتا اللغتين دراسة بنوية علمية، قد

ينشأ عنها تصنيف للتقابلات اللغوية بينهما، فيتمكن اللغوي بذلك من التنبؤ بالمشكلات اللغوية التي قد تواجه متعلم أي من اللغتين[11].

وأهم إجراءات هذا المنهج أربعة كما ذكر ويتمان **R.Whitman** ،أوّلها **الوصف**، وهو يقوم على أن يعطي اللغوي وصفا وتصورا واضحا عن اللغة الهدف واللغة الأم، مستعينا في تحقيق ذلك بأدوات النحو الشكلي، وثانيها **الاختيار** وهو اختيار اللغوي أو معلّم اللغة أشكالا معينة في إحدى اللغتين؛ سواء أكانت جزئيات لغوية أم قواعد رئيسة، وذلك حتى يتسنى مقارنتها بنظائرها في اللغة الأخرى، مع تأكد استحالة حصول التقابل على كل جزء في اللغتين.وثالثها **التقابل** ذاته، وهو وضع مخطط لأحد النظامين اللغويين يتناسب مع النظام الآخر قصد تحديد علاقة كل من النظامين بالآخر. ورابعها وضع **تصور** للتنبؤ بالأخطاء اللغوية أو الصعوبات بناء على الإجراءات السابقة، ويمكن التوصل إلى هذا التنبؤ بوضع تدرج هرمي للصعوبات أو تطبيق النظرية النفسية واللغوية تطبيقا ذاتيا[12].وعموما اللسانيات التقابلية ترى أنّ معالجة الخطأ يقتضي المرور بأربع مراحل:[13]

– **مرحلة التعرّف على الخطأ**: وفيها يتمّ تشخيص الأخطاء ثمّ جمعها وإعدادها في قوالب استعدادا لعملية الوصف.

– **مرحلة وصف الخطأ**: وهي مرحلة تالية، حيث يتمّ فيها التصنيف حسب المعايير المعدّة بإخضاع هذه المرحلة لعملية التصنيف بعد الوصف.

– **مرحلة تفسير الخطأ**: يتمّ فيها البحث في الأسباب التي أدّت إلى الوقوع في الخطأ.

– **مرحلة التصور والتوقّع**: وضع تصور للتوقّع بالأخطاء اللغوية أو الصعوبات .

وبالرغم من أن التحليل التقابلي قد حظي باهتمام كبير في الوسط المعرفي نتيجة الإسهامات الفعالة والوازنة التي قدّمها كل من شارل فريز **Charles Fries** وروبرت لادو **Robert Lado** ،ثمّ ردهوغ **Wordhaugh** وجون أوللر **John W.Oller** فإنّه عرف عدّة انتقادات، من أهمّها اعتبار الاتجاه التقابلي اللغةَ الأصلية المصدر الوحيد للخطأ في تعلّم اللغة الثانية، أي إن الدراسة المقارنة تتنبّأ بالأخطاء التي قد يرتكبها متعلّم اللغة الهدف عبر تدخّل اللغة الأم[14]، بالإضافة إلى ارتباطه بعلم النفس السلوكي وعلم اللغة البنوي، من دون تفعيل لنتائج المدرسة التحويلية التوليدية التي استطاعت «أن تعرّج بالبحث اللساني من منهج يتوخّى معطيات علم النفس السلوكي إلى

منهج عقلي همّه إزاحة النقاب عن القدرة الكامنة وراء الفعل اللساني والسعي من أجل تعليله وتفسيره بدلا من وصفه وصفا شكليّا»[15].

وهناك اتجاه ثان مهم وهو اتجاه تحليل الأخطاء، ومن أهم مؤسسيه جاك ريتشاردز **Jack Richards** ، وأعتقد أنّ هذا الاتجاه هو أهم اتجاه استطاع أن يصنّف الأخطاء اللغوية التي يقع فيها الناطق بالعربية وبغيرها.

– أخطاء الجهل بقيود القاعدة:

تقع عقب تطبيق غير سليم للقاعدة، باستخدام بعض القواعد في سياقات لا تتوافق والوظيفة المسندة إليها[16]، ويمكن أن تعدّ هذه الأخطاء أنواعا من التعميم؛ لأنّ المتعلّم يستخدم قاعدة تعلمها سابقا في موقف جديد لا يناسبها، ومن أمثلة هذا القسم الآتي:

– جمع مدير على مدراء، يكثر هذا الخطأ على ألسنة الناطقين سواء بالعربية أم بغيرها لجهلهم بقيد القاعدة، والصواب أن يجمع على : مديرين في حالتي النصب والجر، ومديرون في حالة الرفع، فكلمة مدير مشتقة من مصدر الفعل الرباعي "أدار"، ومعلوم أن اسم الفاعل من الرباعي يصاغ دائما على وزن "مُفْعِل" بضم فسكون فكسر، والقاعدة الصرفية في هذا: أنّ حرف العلّة الياء تحرّك والحرف الذي قبله صحيح ساكن؛ أي إنّ أصل الكلمة: مُدْيِر ثم نُقلت حركة حرف العلّة إلى الساكن الصحيح قبلها؛ أي إلى الدال، فأصبحت الكلمة هكذا: مُدِير بضم الميم وكَسْر الدال، وهذه الظاهرة الصوتية أطلق عليها علماء الصرف مصطلح الإعلال بالنقل، وقد أشار إليها ابن مالك في ألفيته، قال:

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كأبِنْ[17]

قال ابن عقيل في شرحه على الألفية: "إذا كان عين الفعل ياءً، أو واوا متحركة، وكان ما قبلها ساكنا صحيحا، وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها، نحو: يَبين ويقُوم، الأصل: يَبْيِن ويَقْوُم –بكسر الياء وضمّ الواو– فنقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما، وهو الباء والقاف، وكذلك تفعل في "أبِنْ" فإن كان الساكن غير صحيح، لم تنقل الحركة، نحو: بايَع، وبيَّن، وعَوَق"[18].

وقيد القاعدة أنّ ما يجمع على فعلاء شرطه أن يكون صفة لمذكر عاقل صحيح اللام غير مضاعفة وتدلّ على وزن "فعيل" بمعنى فاعل الذي يدلّ على سجيّة، مثل: كريم كرماء، ولئيم لؤماء، وهذا غير متوفر في مدير، وبناء على ذلك تقرّر أنّ"مفعل" لا يجمع على "فعلاء"، وإنّما يجمع جمع المذكر السالم، فنقول فيه: مديرون في حالة الرفع ومديرين في حالتي النصب والجر.

-ومن الأخطاء التي يشترك فيها الناطقون بالعربية وبغيرها جمع كثير من الأسماء المذكرة من مصادر وغيرها بالألف والتاء، فيقولون في جمع البيان: بيانات، وفي جمع خلاف: خلافات وفي جمع قرار: قرارات، وفي جمع جواز السفر: جوازات وهذا من الخطأ؛ لأنّ المفردات التي تجمع هذا الجمع معروفة ومقيّدة، ولا تجوز الزيادة عليها إلا ما سمع من العرب، وقد جمعها بعضهم بقوله:

وقسه في ذي التا ونحو ذكرى ودرهـــم مصغرا وصحرا

وزينب ووصف غير العاقـــل وغير ذا مسلـــم للناقل

فالأوّل: ذو التاء، يعني تاء التأنيث كغرفة وغرفات، وصلاة وصلوات، وكاتبة وكاتبات وفاطمة وفاطمات، ولو كان مذكرا كطلحة وطلحات، **والثاني**: ما كان آخره ألف التأنيث المقصورة، نحو ذكرى وذكريات، وبشرى وبشريات، وحبلى وحبليات **والثالث**: الاسم إذا صغّر وكان لمذكر مما لا يَعقِل كدريهم ودريهمات، وغُزَيِّل وغُزَيِّلَات، **والرابع**: ألف التأنيث الممودة كحمراء وحمراوات، وصفراء وصفراوات، **الخامس**: كل اسمٍ علم مؤنث، وإن لم تكن فيه التاء كزينب وزينبات، وهند وهندات، **السادس**: وصف غير العاقل، كقوله تعالى: "الحجُّ أشهرٌ معلومات"، "أذْكُرُوا الله في أيَّامٍ معدوداتٍ"، فإنّ معلومات جمع معلوم، ومعدودات جمع معدود، هذه ستة يقاس فيها الجمع بالألف والتاء، وقد سمع من العرب جمع الحمام على حمامات، وجمع السرادق على سرادقات[19].

وعليه سبب الخطأ في جمع البيان بيانات، وفي جمع خلاف خلافات، وفي جمع قرار قرارات، وفي جمع جواز السفر جوازات هو الجهل بقيد القاعدة، وبناء على ذلك فإنّه يستغنى بجمع مقرّر عن جمع قرار فيقال المقررات وهو داخل في القسم السادس مما تقدّم، وأمّا البيان فيجمع على أبينة؛ لأنّ فعالا يجمع على أفعلة ومثله سياق على أسيقة، وأما الخلاف فهو مصدر لا حاجة إلى جمعه، فإذا أردنا كثرته قلنا خلاف كثير، أمّا جواز السفر فيجمع على أجوزة، وكل اسم يراد جمعه ينظر في قواعد جموع التكسير ويجرى عليها.

- جاء على لسان بعض الناطقين بالعربية: جمع أبله على بُلَهَاء، على حين القاعدة الصرفية تقضي بجمع أَفْعل الصفة على "فُعْل" جمع تكسير، مثل: أحمر وحُمْر، وأبكم وبُكْم، وفي القرآن الكريم: "صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ"، وعلى هذا جمع أبله على بلهاء يعدّ خطأ، الصواب: "بُلْهٌ". وسبب الخطأ الجهل بقيد القاعدة، فالجمع فُعلاء لم يطّرد إلا في وزن فَعيل بشروط كما لم يرد "بُلهاء" فيما رواه العلماء من شواذ هذا الجمع[20].

– ويقولون في جمع جُوالق: جُوالقات، فيخطئون فيه؛ لأن القياس المطّرد ألّا تجمع أسماءُ الجنس المذكّر بالألف والتاء– وهذا قيد مغفول عنه – وإنّما أشذّت العرب عن هذا القياس أسماء جمعتها بالألف والتاء تعويضا لأكثرها عن تكسيره، نحو: حمّام، وخيال، وجواب، وسجلّ، ومقام، ورمضان، وشعبان...وغير ذلك ممّا شذّ عن الأصول، ولهذا عيب على أبي الطيب المتنبي جمعه بوقًا على بوقات في قوله:

فإنْ يكُ بعضُ النَّاس سيفًا لدولة ففي النّاس بُوقاتٌ لها وطُبول[21]

وعليه فجمع جُوالق –بضم الجيم ولا يفتح في الواحد، إنّما يفتح في الجمع–"جَواليق وجَوالق كما قالوا في غُرانق –وهو الشاب الحسن غَرانق بالفتح، وفي حُلاحل وهو السيّد الوقور: حَلاحل بالفتح، وفي عُراعر وهو رئيس القوم: عَراعر بالفتح[22].

– يفرّق علماء الصرف بين المدّ الزائد؛ وهذا يبدل همزة في الجمع مثل صحيفة وصحائف، والمدّ الأصلي وهذا يظلّ دون تبديل مثل معيشة ومعايش. ولكن سمع في اللسان العربي الحديث قول بعضهم "منطقة المضائق". وواضح أنّ المفرد "مضيق" وأنّ الياء أصلية، ولذا يجب أن تبقى كما هي دون إبدال؛ أي مضايق. ومثل مضيق كلمات: مصيف، ومصير، ومكيدة، التي يجب أن تجمع على: مصايف، ومصاير، ومكايد[23].

وبهذا تأكّد أنّ عددا من المتعلّمين يتعلّمون القاعدة بإطلاقها دون الحرص على القيود التي وضعها العلماء لها .

2– أخطاء المبالغة في التعميم:

تحدث نتيجة استعمال القواعد السابقة في مواقف جديدة، والمبالغة في التعميم تشمل الحالات التي يأتي فيها المتعلّم ببنية خاطئة على أساس تجربته مع أبنية أخرى في اللغة المدروسة[24]، وتتضمن هذه الأخطاء في العادة الإتيان ببنية خاطئة بدلا من بنيتين منتظمتين في محاولة لتخفيف العبء عن النفس، وكثيرا ما يقع المتعلمون في مثل هذه الأخطاء والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها:

– تنصت إلى إذاعة أو إلى طالب أو مثقف فتلتقط أذنك كلمة بدائل جمعا لبديل والصواب: هو أن يجمع البديل وكذا البدل؛ والمعنى واحد، وهو: العوض– على أبدال؛ لأنّ فعائل مقيس في كل رباعي اسم أو صفة مؤنثة تأنيثا لفظيا أو معنويا ثالثه مدة، ألفا كانت أو واوا أو ياء، وقد ذكر ذلك ابن مالك في ألفيته:

وبفعائلَ اجْمَعْن فعَالة وشِبْهَهُ ذا تَاء أوْ مُزَالَهْ[25]

يقصد: ذا تاء ثابتة، ويقصد بشبهه "فعالة" وزنيين هما: (فعيل وفعول) بفتح الفاء، مشتملين على التاء كـ: لطيفة ولطائف، وظريفة وظرائف، وصحيفة وصحائف، وحلوبة وحلائب، أو مجردين منها: نحو: عجوز وعجائز، وهذه الشروط لا تتوافر في "بديل"؛ لأن بديل ليست اسما مؤنثا تأنيثا لفظيا أو معنويا، فاللفظي كسحابة بالتاء، ويجمع على سحائب، والمعنوي كعجوز، فلا مسوغ لجمع بديل على بدائل، قال ابن منظور:" بدل الشيء وبدله وبديله الخلف منه، والجمع أبدال"[26].

– يقولون في جمع جدْي: جديان، والصواب: أَجْدٍ في قليل العدد، وجِدَاءٌ في كثيره. ووزن أجد أفْع، كقولك أكْلُب في جمع كلب في قليل العدد، وكلاب في الكثير، والأصل في أَجْد: أَجْدُيٌ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، وكسر ما قبل الياءِ، إذ ليس في الكلام ياء ساكنة قبلها ضمة، وحُذفت الياء لسكونها وسكون التنوين. وكذلك ما كان من هذا الباب، مثل: أظْبٍ، جمع ظبْي، وأيدٍ جمع يدٍ، وكذلك ما آخره واوا، كدَلْو وحقْو، يقولون في جمعه: أدْلٍ وأحقٍ؛ لأنّ الأسماء ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة، وإنّما يكون ذلك في الأفعال؛ لأن الأسماء تتغير بالنسبة والإضافة وغير ذلك، فإذا أدّى قياس إلى ذلك أُبدل من الواو ياء، ومن الضمة كسرة، فصار إلى باب ما آخره ياءٌ. والأصل المرفوض: أدْلُوٌ، وأَحْقُوٌ[27].

– ومن أخطاء المحدثين جمع بائس بمعنى "الفقير" على بؤساء، وهذا الخطأ لا يخلو كتاب معاصر أو صحيفة من استعماله، وقد أخطأ الشاعر العربي المعاصر حافظ إبراهيم حين وضع "البؤساء" عنوانا لرواية "فكتور هيجو" المعروفة، فالصواب: أن يجمع بائس جمع مذكّر سالم هكذا "بائسون"، وجمع تكسير "بُؤَّس على وزن فُعَّل بضم الفاء وفتح العين وتشديدها؛ لأنّه مقيس في وصف صحيح اللام على "فاعل أو فاعلة"؛ سواء أكانت عينها صحيحة أم معتلة، قال ابن مالك:

وفُعَّلٌ لِفَاعلٍ وفَاعِلَهْ وصْفَيْن نحوُ عاذِلٍ وعَاذِلَهْ[28]

وإنّما هذا الجمع؛ أي: فُعَلاء يطرد في فعيل بمعنى فاعل لما يدلّ على السجيّة، نحو: كريم وكرماء، وبئيس بالياء بؤساء (بمعنى الشجاع) وهو يختلف عن المعنى الذي يريده الناس اليوم. وعليه سبب الخطأ هو تعميم القاعدة الخاصة بـ: بئيس (الشجاع) على بائس (الفقير) إنّ بائسا بمعنى فقير لا يجمع على بؤساء، وإنما يجمع جمع مذكر سالم أو جمع تكسير على فُعَّل، والذي يجمع على بؤساء هو "بئيس" بالياء بمعنى الشجاع.

– خطأ بعض المتعلمين بجمع دخَان على أدخان، والصواب: دواخِن[29]، قال الكسائي (ت189هـ): "وتقول قد تأذّيت بالدُّخان بتخفيف الخاء، قال الله تعالى:"يومَ تأتِي السماءُ بدُخان مُبين"[30] ، فإذا جمعت قلت: رأيت دواخن الحيّ، قال الكميت بن زيد الأسدي:

وَأَيْسارٍ إذَا الأبْرامُ أَمْسَوْا لِغِشْيانِ الدَّوَاخِنِ آلِفِينَا[31]

– ويقولون في جمع جنّة: أجِنّة، وصوابه: جِنان، الواحدة جنَّةٌ، وإنّما تأتي الأجنّة جمع جَنين أو جمع جنان، على أساس جمع الجمع، ومعلوم أنّ جمع الجمع مقصور على السماع ولا يقاس عليه.

– ويقولون في جمع أوقية: أواق على وزن أفعال، فيغْلطون فيه؛ لأنّ ذلك جمع أوْق وهو الثّقل فأمّا أوقيّة فتجمع على أواقيّ بتشديد الياء، كما تُجْمع أمنيّة على أمانيّ. وقد خفّف بعضهم فيها التشديد، فقال: أواقٍ كما قيل في تخفيف صحاري: صحار[32].

– ويقولون: أهوية الناس مختلفة؛ أي إراداتهم وشهواتهم، والصواب: أهواؤهم؛ لأنّها جمع هوًى مقصور، على حين أهوية جمع هواء الذي بين السماء والأرض، ممدود، يقال: أهوية البُلدان مختلفة، وأهواء الناس مختلفة[33].

– ويقولون في جمع رحًا وقفًا: أرحية وأقفية، والصواب فيهما: أرحاءٌ وأقفاءٌ، كما روى الأصمعي أنّ أعرابيّا ذمّ قوما، فقال: أولئك قومٌ سُلِخَت أقفاؤهم، ودُبِغَت جلودهم باللؤم. وإنّما جمع رحًا وقفًا على أرحاء وأقفاء؛ لأنهما ثلاثيان، والثلاثية على اختلاف صيغها تُجمع على أفعال لا على أفعلَة، وإنّما فعال على اختلاف فائه يجمع على أفعلة نحو: قَباء وأقبية وغراب وأغربة وكساء وأكسية[34].

– ويقولون في جمع فم "أفمام"، والصواب أن يقال: أفواه، كما قال سبحانه: "يقُولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم"[35]، وذلك أنّ الأصل في فم فَوْهٌ على وزن سَوْط، فحذفت الهاء تخفيفا لشبهها بحروف اللين؛ فبقى الاسم على حرفين، الثاني منهما حرف لين، فلم يروا إيقاعَ الإعراب عليه لئلا تَثْقُل اللفظة، ولم يروا حذفه لئلا يُجْحفُوا به، فأبدلوا من الواو ميما، فقالوا: فم، لأنّ مخرجهما من الشفة، والدليل على أن الأصل في "فم" الواو قولهم: تفوّهت بكذا، ورجل أفوه، ولم يقولوا تفمّمت ولا رجل أفمّ[36].

– قولهم في جمع جَلْسة وحَلْقة وحَمْلة: جَلْسات وحَلْقات وحَمْلات بتسكين عين الكلمة وقولهم في جمع جوْلة ودوْرة ونوْبة: جوَلات ودوَرات ونوَبات بتحريك عين الكلمة بالفتح، وهذا مخالف للقاعدة الصرفية التي تقول: إنّه إذا كانت "فَعْلة" صحيحة العين، فإنّها عند جمعها جمع مؤنث سالما يجب تحريك عين الكلمة بالفتح إتباعا لفائها، أمّا إذا كانت "فَعْلة" معتلة العين فإنّه يمتنع

تحريكها بالفتح وتظل ساكنة[37]، وقد تبيّن لك بسبب المبالغة في التعميم مخالفة الاستعمالات السالفة الذكر للقاعدة، والصواب: في فَعْلة صحيحة العين أن يقال: جَلْسة جَلَسات وحَلْقة حَلَقات، وحمْلة حَمَلات بفتح العين في الجمع. أمّا في فَعْلة معتلة العين الصواب أن يقال: جَوْلة جَوْلات ودَوْرة دَوْرات، ونَوْبة نَوْبات.

جاء على ألسنة المحدثين الاستعمالات الآتية:

- وجدوا رُفاتِ الملاحين.
- تحمّل معاناةِ حرب استمرت ثماني سنوات.
- تفقد حرارَتِها.

بكسرِ آخر رفات ومعاناة وحرارة وهذا خطأ، سببه الخلط في بعض المفردات التي تنتهي بتاء مربوطة أو مفتوحة على توهم أنّها من جمع المؤنث السالم، فبدلا من نصبها بالفتحة نصبت بالكسرة[38]، وبذلك حدث التعميم. وعليه الصواب أن يقال:

- وجدوا رُفاتَ الملاحين.
- تحمّل معاناةَ حرب استمرت ثماني سنوات.
- تفقد حرارَتَها.

والتعليل أنها من المفرد وليس من جمع المؤنث السالم.

– قولهم: خزنوا الطعام في الأقبية؛ خطأ الجمع، الصواب: خزنوا الطعام في الأقباء، فقبو يجمع على أقباء، أما أقبية فوردت جمعا لـ قِباء وهو العباءة[39].

3– أخطاء التطبيق الناقص للقواعد:

يمكننا أن نلاحظ بسبب التطبيق الناقص للقواعد حدوث تراكيب يمثل الخطأ فيها درجة تطور القواعد المطلوبة لأداء جمل صحيحة. ويمكن تصنيف بعض أخطاء هذا النوع ضمن الأخطاء بدافع الاتصال اللغوي على حساب الصحة اللغوية[40]، ومن أمثلة هذا القسم:

– قولهم: الحواملُ تَطْلُقْنَ والحوادث تطْرُقْنَ، فيغلطون فيه؛ لأنّه لا يجمع في هذا القبيل بين تاء المضارعة والنّون، التي هي ضمير الفاعل، والصواب أن يقول: يطلقن ويطرقن ويمزحن ويسرحن، فيلفظ بياء المضارعة المعجمة باثنتين من تحت[41]، ومنه قوله تعالى: "تكادُ السّمواتُ يتفطَّرْنَ منه"[42].

– قولهم: "همْ أثرياءٌ –بضمّتين– بما لديهم من كرامة، خطأ الاستعمال لصرف كلمة أثرياء مع وجود ما يستوجب منعها من الصرف، الصواب: هم أثرياءُ –بضمّة واحدة– بما لديه من كرامة.

تستحق كلمة "أثرياء المنع من الصرف؛ لأنّها منتهية بألف التأنيث الممدودة، وهي ليست من أصل الكلمة، وقد توهّم من صَرَف هذه الكلمة أنّها لاتحقّق شروط صيغة منتهى الجموع لوجود حرف واحد بعد ألِفها، والواضح أنّ علّة المنع من الصرف فيها هي وجود ألف التأنيث الممدودة، ولذا لا تنوّن في المثال[43].

– قولهم: يعبّر الأدب عن أحاسيس الشعب، مرفوض الاستعمال عند بعض اللغويين؛ لجمع المصدر، والأصل فيه ألّا يثنّى ولا يُجمع، الصواب: يعبّر الأدب عن إحساس الشعب[44].

– قولهم: أرضٌ بُور، والبُور بالضمّ إنما هو نعت الجمع، قال ابن خُرَّزاذ، قال أبو زياد الكلابي: البُور أرض لا نبتَ فيها بالفتح، وجمعها: بورٌ بالضم. قال عدي بن زيد:

وأَبقَيْن آياتٍ لمن كان مُسهَباً شناخِيبَ أعلاماً وبُوراً بلاقِعا

ويقال: رجل بُور، وقوم بُور؛ أي هالك، وهلكى، فعلى هذا، إذا جعلت الأصل في الأرض من الهلاك والموت، إذا كانت لا نبت فيها، شبهت بالميتن فقد يجوز أن يقال: أرض بور وأرَضون بور، ولكن المسموع ما تقدّم[45].

– قولهم في جمع خِدْمة ورِحْلة وفِلْذة: خَدَمات ورَحَلات وفَلَذات، بضبط فاء الكلمة بالفتح، وهذا خطأ من المتكلم بسبب تطبيقه الناقص للقاعدة، صحيح أنّ فِعْلة تجمع جمع المؤنّث السالم، ولكنّ فاءها لا يتغير ضبطها، أمّا عينها فتبقى ساكنة كما هي، ويجوز فيها الفتح، والإتباع لحركة الفاء[46]، ومن ثم فإنّ الجمع الصحيح في خِدْمة ورِحْلة وفِلْذة هو: خِدْمات ورِحْلات وفِلْذات.

– قولهم: هم أخلّاءٌ –بضمتين– صادقون، مرفوض الاستعمال؛ لصرف كلمة أخلاءُ مع وجود ما يستوجب منعها من الصرف، الصواب: هم أخلّاءُ –بضمة– صادقون. تستحق كلمة أخلّاء المنع من الصرف؛ لأنّها منتهية بألف التأنيث الممدودة، وهي ليست من أصل الكلمة، وقد توهّم من صَرَف هذه الكلمة أنّها لا تحقّق شروط صيغة منتهى الجموع لوجود حرف واحد بعد ألِفها، والواضح أن علّة المنع من الصرف فيها هي وجود ألف التأنيث الممدودة، ولذا لا تنوّن في الاستعمال[47].

– قولهم في جمع مستدعى ومستبقى: مستدعُون بضم ما قبل واو الجماعة، ومستبقِين في حال النصب والجر بكسر ما قبل ياء، وهذا خطأٌ سببه تطبيق ناقص للقاعدة، فالمقصور إذا جُمع جَمع مذكر سالما حذفت ألفه وبقى الفتح للدلالة عليها، قال تعالى: "وأنْتُم الأعلَوْن إن كنتم مؤمنين"، وقال تعالى: "وإنّهم عندنا لمن المصطفَيْن الأخيار"، وعلى هذا الصواب في الاستعمالين السابقين أن يقال: مستدعَوْن ومستبقَيْن[48].

– قولهم: جاء أحفاد علي، خطأ؛ لعدم ورود هذا الجمع في المعجمات، الصواب: جاء حَفَدَةُ عليّ[49]، ومنه قوله تعالى: "وجعل لكم من أزواجِكُم بنينَ وحَفَدَةً"[50] ويجمع كذلك على حُفَداء .

– قولهم: حفظه الله من أدواءَ كثيرة، خطأ الاستعمال لمنع كلمة أدواء من الصرف، دون مسوّغ لذلك، الصواب: حفظه الله من أدواءٍ كثيرة. تستحق كلمة أدواء الصرف؛ لأنّ همزتها منقلبة عن أصل، فهي ليست زائدة كما توهّمها من منعها من الصرف، ووزنها: أفعال[51].

– قولهم: أربعة بحور، مرفوض؛ لاستعمال جمع الكثرة تمييزا لأدنى العدد، الصواب: أربعة أبحر[52].

– قولهم: واجهه بأشياءٍ مروّعة، مرفوض الاستعمال؛ لصرف كلمة أشياء، مع وروده عن العرب ممنوعة من الصرف، الصواب: واجهه بأشياءَ مروّعة. استخدم العرب كلمة أشياء ممنوعة من الصرف، ربما على توهّم زيادة الهمزة الأخيرة، مع أنها لام الكلمة، ولم تُسمع الكلمة مصروفة في أيّ من الشواهد العربيّة[53]، وبمنع الصرف جاء قوله تعالى: "يا أيّها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياءَ إنْ تبد لكم تسؤكم"[54] .

– قولهم: يرتبط العرب بأواصرَ أخوّةٍ، خطأ؛ لجر كلمة أواصر بالفتحة، مع مجيئها مضافة، الصواب: يرتبط العرب بأواصرِ أخوّة. كلمة أواصر من الكلمات الممنوعة من الصرف؛ لأنها من صيغ منتهى الجموع، ولكن انتفى سبب منعها من الصرف؛ لمجيئها مُضافة، ولذا فحقّها الجرّ بالكسرة، مع ملاحظة أنّ هذا الخطأ يحدث في الكلمات المجرورة فقط، إذ تجرّ خطأ بالفتحة، أما التنوين فغير وارد لأنه ممتنع، إما للإضافة أو لوجود "أل"[55].

4– أخطاء الافتراضات الخاطئة:

تحدث نتيجة فهم خاطئ لأسس وقواعد اللغة الهدف[56]، وهذا النوع من الأخطاء موجود في التراث العربي، نذكر إعمال بعض التميميين "ما" عمل "ليس" تأثرا بالحجازيين ظنا أن القاعدة بلا قيد عندهم، دون أن يعرفوا أنّ من شرط النصب في لغة أهل الحجاز بقاء الترتيب بين الاسم والخبر. كالذي فَعَلَه الفرزدق من إعمال "ما" عمل ليس مع تقدّم خبرها على اسمها في قوله:[57]

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهُمْ إذ هُمْ قريش ،وإذ ما مِثلَهُم بَشَرُ

بنصب "مثلَهم" ورفع "بشر"، فهذا غلط منه؛ سببه أنّه تميمي وأراد أن يتكلّم بلغة أهل الحجاز فظنّ أنّهم ينصبون الخبر مقدّما ومؤخّرا، ولم يعرف أنّ من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر[58]. ومن أمثلة هذا النوع في الدرس التعليمي الحديث:

– قولهم إذا أرادوا أن يؤرخوا حادثة من الحوادث: وقع ذلك في الثلاثينيات أو الأربعينيات من القرن التاسع عشر، وهذه العبارة ترجمة لفظية للتعبير الإنجليزي، وقد عدّها تقي الدين الهلالي خطأ؛ لأنّ القرن الواحد لا تتعدد فيه الأربعون ولا الثلاثون ولا الخمسون، فلا حاجة إلى جمعه[59].

– قولهم: هبّت الأرياح، مُقايسة على قولهم: رياح، وهو خطأ، والصواب أن يقال: هبّت الأرواح، كما قال ذو الرُّمَّةُ:

إذا هَبَّت الأرواحُ من نحوِ جانِبٍ بـــهِ أهلُ ميٍّ هاجَ قَلْبي هُبُوبُها

هوًى تَذْرِفُ العَيْنَانِ منه وإنّمـــا هَوَى كلِّ نفس حيثُ كان حبيبُها[60]

والعلة في ذلك أنّ أصل ريحٍ رِوْحٌ لاشتقاقها من الروح، وإنّما أُبدلت الواو ياءً في ريح للكسرة التي قبلها، فإذا جمعت على أرواح فقد سَكَنَ ما قبل الواو، وزالت العلة التي توجِب قلبَها ياء، فلهذا وجب أن تعاد إلى أصلها، كما أعيدت لهذا السبب في التصغير، فقيل: رُوَيْحَة. ونظير قولهم: ريح وأرواح قولهُم في جمع ثوْب وحوْض: ثياب وحياض، فإذا جمعوها على أفعال قالوا: أثواب وأحواض.

ولعل سبب الخطأ افتراض المتكلّم أن الجمع أرياح مثل أعياد، صحيح أنّ أصله واو بدلالة اشتقاقه من عَاد يعود ولكن جمعوه على أعياد وليس على أعواد لئلا يلتبس جمع عيد بجمع عود، كما قالوا: هو ألْيَطُ بقلبي منك، وأصله من الواو، وليفرّقوا بينه وبين قولهم: هو أَلْوَطُ من فلان. وكما قالوا أيضا: هو نَشْيان للخبر ليفرّقوا بينه وبين نَشْوان من السّكر.ومما يعضد جمع ريح على أرواح قول مَيْسون بنت بَحْدل:

لَبَيْتٌ تخفقُ الأرواحُ فيهِ أحبُّ إليَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيف[61]

– يقولون: هم عشرون نفرا وثلاثون نفرا، فيوْهَمون فيه؛ لأنّ النفر إنّما يقع على الثلاثة من الرجال إلى العشرة، فيقولون: هم ثلاثة نفر، وهؤلاء عشرة نفر، ولم يُسمع عن العرب استعمال النّفر فيما جاوز العشرة رجال بحال[62].

– ويقولون في جمع حاجة: حوائج، فيوْهَمون فيه كما وهم بعض المحدثين في قوله:

إذا ما دَخَلْتُ الدَّار يوماً ورُفِّعَتْ ستورُكَ لي فانْظُرْ بما أنا خارجُ

قسيّان بين العنكبوت وجوْسَقٌ رفيع إذا لم تُقْضَ فيه الحوائجُ

والصواب أن يُجمع في أقلّ العدد على حاجات، كقول الشاعر:[63]

وقدْ تُخْرَجُ الحاجاتُ يا أُمَّ مالكٍ كرائمَ من ربٍّ بهِنَّ ضَنِين

وأن يجمع في أكثر العدد على حاج، مثل هامة وهام، وعليه قول أبي الحسين بن فارس اللغوي:

وقالُوا كيف أنت فقلت خير تُقَضَّى حاجةٌ وتفوتُ حاجُ[64]

– ويقولون: سافرنا في العواشر، يعنون عشْر ذي الحجة، والعواشر إنما هي جمع عاشرة. والصواب أن يقال: سافرنا في العشْر، وصمنا العشر، قال عمر بن أبي ربيعة:

لقيت ابنةَ السَّهْميِّ زينبَ عن عُفْرٍ ونحن حَرامٌ مُسْيَ عاشرةِ العشْر

فكلَّمتُهَا ثِنْيَتَيْنِ كالثَّلجِ منهما وأُخرَى على لُوحٍ أَحرَّ من الجمْرِ[65]

– المعروف والمشهور في كتب النحو أنّ جمع التكسير ينصب بالفتحة، وأنّ جمع المؤنّث السالم ينصب بالكسرة، ولكن في اللسان العربي المعاصر–وبسبب افتراض خاطئ– وقع خلط بين النوعين، إذ تمت معاملة جمع المؤنث السالم معاملة جمع التكسير، والعكس كذلك؛ أي معاملة جمع التكسير معاملة جمع المؤنث السالم، على النحو الآتي:[66]

- قولهم في جمع المؤنث: ليت بناتَنا بدلا من ليت بناتِنا، وقولهم: إذا عرفوا سماتَ هذا العمل بدلا من إذا عرفوا سماتِ...، وقولهم: واستطاعوا أن يغرسوا الشبهاتَ والشكوك في نفس المسلم بدلا من استطاعوا أن يغرسوا الشبهاتِ، وقولهم: وتختلف شكلا وصفاتا بدلا من تختلف شكلا وصفاتٍ.
- قولهم في جمع التكسير: إن قضاتِنا بدلا من إنّ قضاتَنا، وأصدر أصواتٍ بدلا من أصدر أصواتا، وإنّ الذين يدعون الأوقاتِ تمرّ بدلا من إنّ الذين يدعون الأوقاتَ تمرّ.

وتجدر الإشارة في سياق الحديث عن القيمة المعرفية لاتجاه تحليل الأخطاء في الدرس اللساني الحديث إلى أنّ هذا الاتجاه كغيره من الاتجاهات لم يسلم من عدد من الانتقادات كاهتمامه بما ينتجه المتعلّم من دون نظر إلى طريقة المعلّم والمقرّر التعليمي والبيئة الخارجية، وكذا فشله في تفسير أخطاء ظاهرة التحاشي اللغوي، إذ بيّنت جاكلين شاختر **Jacquelyn Schachter** أنّ المتعلّم الذي يتحاشى لسبب ما استخدام بعض العناصر اللغوية لا يعني أنّه لا يواجه مشكلة مع هذه العناصر، فقد وجدت أن التوصل إلى نتائج حول أخطاء بعض متعلمي اللغة الإنجليزية في جملة الصلة–قد يكون مضللا.

بدليل أن المتعلمين اليابنيين مثلا تحاشوا استخدام بعض التراكيب في ذلك الموضوع لذلك لم تظهر لديهم أخطاء بمقدار ما ظهرت لدى المتحدثين باللغة الفارسية، وعليه تمّ تقرير أنّ عدم الوقوع في الخطأ لا يعني بالضرورة قدرة تشبه قدرة الناطق الأصلي؛ لأنّ المتعلمين قد يتحاشون

التراكيب التي تسبب مشكلات لهم[67]. وبناء على ذلك تبيّن أنّ الفرق بين الأسلوبين التقابلي والتحليلي يكمن في أن الأوّل يتنبأ بالأخطاء التي قد يرتكبها متعلّم اللغة الهدف عبر تدخّل اللغة الأم، في حين الثاني يدحض أو يدعم ما تأتي به الدراسة التقابلية.

هوامش البحث:

[1] ابن مكي الصقلّي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ،قدّم له وقابل مخطوطاته مصطفى عبد القادر عطا ،دار الكتب العلمية ،ط1 1990 ،لبنان، ص150-154-156.

[2] الحريري، درّة الغوّاص في أوهام الخواص، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم ،دار الفكر العربي، ط1، 2009، القاهرة، ص47.

[3] سورة آل عمران:167

[4] المصدر نفسه ،ص61.

[5] ابن الحنبلي، بحر العوام فيما أصاب فيه العوام، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2011، القاهرة ، ص25.

[6] علي بن بالي القسطنطيني، خير الكلام في التقصّي عن أغلاط العوام ، تح: حاتم صالح الضامن، (أربعة كتب في التصحيح اللغوي)، عالم الكتب، ط2، 2007، بيروت، ص29.

[7] عبد السلام مسدي ،مباحث تأسيسية في اللسانيات ،مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله،ط1997 ،تونس،ص11.

[8] ينظر: محمد محمد يونس علي ،مدخل إلى اللسانيات ،دار الكتاب الجديد ،ط1 ،2004 ،لبنان ص15.

[9] ينظر: مجيد الماشطة ،شظايا لسانية ،دار السياب للطباعة والنشر ،ط2008 ،سوريا ،ص144.

[10] ينظر ميشيل ماكارثي ،قضايا في علم اللغة التطبيقي،تر: عبد الجواد توفيق محمود ،المجلس الأعلى للثقافة ،ط2005،القاهرة ص19.

[*] يرى عبد الملك مرتاض أنّ النطق الصحيح للكلمة هو بنوي وليس بنيويا. يقول في هذا الشأن" فلا ندري كيف ذهب الاستعمال النقدي العام المعاصر إلى هذا الخطأ الفاحش (البنيوية) الذي لا مبرر له، إلا أن يكون الإصرار على إفساد العربية وفأسها بالفأس والاستمتاع بإصابتها بالبأس في الرأس". في نظرية النقد، دار هومة، الجزائر، 2002، ص191.

[11] ينظر دوجلاس براون ،أسس تعلّم اللغة وتعليمها ،تر: عبده الراجحي وعلي أحمد شعبان ،دار النهضة العربية ،ط1994 ،بيروت ص182-183.

[12] ينظر المصدر نفسه، ص- 182-183.

[13] ينظر صالح بلعيد ،دروس في اللسانيات التطبيقية ، دار هومه الجزائر ،ص141-142.

[14] مجيد الماشطة ،شظايا لسانية ،دار السياب ،ط1 ،2008 ،لندن ،ص141.

[15] أحمد حساني ،مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1999، الجزائر، ص119.

[16] جاك ريتشاردز، اتجاه في تحليل الأخطاء لا يعتمد على الاتجاه التقابلي، بحث من سلسلة بحوث التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء، تعريب: محمود إسماعيل صيني وإسحاق محمد الأمين، مطابع جامعة الملك سعود، ط1 – 1982، المملكة العربية السعودية ،ص123.

[17] ابن عقيل، شرحه على الألفية،تح:محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ط2009 ، القاهرة، 172/4.

[18] المصدر السابق، 173/4.

[19] ينظر: محمد تقي الدين الهلالي، تقويم اللسانين، مكتبة المعارف، ط2، 1984، الرباط، ص109–110.

[20] ينظر: أحمد مختار عمر، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، عالم الكتب، ط2، 1993، القاهرة، ص61.

[21] المتنبي، الديوان، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1936، 3: 108.

[22] ينظر: الحريري، درّة الغوّاص في أوهام الخواص، 156. وينظر: ابن الجوزي، تقويم اللسان، تح: عبد العزيز مطر، دار المعارف، ط2، 2006 ص91.

[23] ينظر: أحمد مختار عمر، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، ص61.

[24] ينظر جاك ريتشاردز، اتجاه في تحليل الأخطاء لا يعتمد على الاتجاه التقابلي، بحث من سلسلة بحوث التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء، تعريب: محمود إسماعيل صيني وإسحاق محمد الأمين، ص119.

[25] ابن عقيل، شرحه على الألفية، 97/4.

[26] ابن منظور، لسان العرب، ط بولاق، مادة "بدل".

[27] ابن مكي الصقلّي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص150–151.

[28] ابن عقيل، شرحه على الألفية، 90/4.

[29] الكسائي، ما تلحن فيه العامة، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط2، 2002، القاهرة، ص109.

[30] سورة الدخان:10.

[31] الكسائي، ما تلحن فيه العامة،: 109.

[32] الحريري، درّة الغوّاص في أوهام الخواص، ص53.

[33] ابن مكي الصقلّي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص152.

[34] الحريري، درّة الغوّاص في أوهام الخواص،ص52.

[35] سورة آل عمران:167.

[36] انظر: الحريري، درّة الغوّاص في أوهام الخواص، ص61

[37] أحمد مختار عمر، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، ص56–57.

[38] المرجع نفسه، ص60.

[39] أحمد مختار عمر وفريق عمله ،معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي ،عالم الكتب ،ط1 ،2008 ،القاهرة، 62/1.

[40] ينظر جاك ريتشاردز، اتجاه في تحليل الأخطاء لا يعتمد على الاتجاه التقابلي، بحث من سلسلة بحوث التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء، تعريب: محمود إسماعيل صيني وإسحاق محمد الأمين، ص125.

[41] ينظر: الحريري، درّة الغوّاص في أوهام الخواص، ص116.

[42] سورة مريم: 90

[43] أحمد مختار عمر وفريق عمله ،معجم الصواب اللغوي ، 10/1.

[44] المرجع نفسه، 14/1.

[45] ابن مكي الصقلّي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان،ص155.

[46] أحمد مختار عمر، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، ص57-58.

[47] أحمد مختار عمر وفريق عمله ،معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي ، 25/1.

[48] انظر: أحمد مختار عمر، أخطاء اللغة العربية ، ص62.

[49] ابن فارس، مقاييس اللغة، حق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، 274

[50] النازعات: 10. وينظر: أحمد مختار عمر وفريق عمله ،معجم الصواب اللغوي ، 19/1.

[51] المرجع نفسه، 28/1.

[52] المرجع نفسه، 32/1.

[53] المرجع نفسه، 49/1.

[54] المائدة:101.

[55] أحمد مختار عمر وفريق عمله ،معجم الصواب اللغوي ، 88/1.

[56] ينظر جاك ريتشاردز، اتجاه في تحليل الأخطاء لا يعتمد على الاتجاه التقابلي، بحث من سلسلة بحوث التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء، تعريب: محمود إسماعيل صيني وإسحاق محمد الأمين، ص126.

[57] الفرزدق ،ديوانه ،تح: الصاوي ،ط1354هـ ،القاهرة ،ص219. وينظر أبو البقاء العكبري المسائل العُكبريات في اللغة والنحو والقراءات ،تح:محمد أديب عبد الواحد جمران ،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ،ط2008 ،دمشق ،ص81.

[58] الصبان ،حاشية الصبان على شرح الأشموني ،دار إحياء الكتب العربية ،248/1. وينظر أبو البقاء العكبري المسائل العُكبريات في اللغة والنحو والقراءات ،ص81.

[59] ينظر تقي الدين الهلالي، تقويم اللسانين، ص109.

[60] ذو رمة، الديوان، ط كمبرج، 1919،67.

[61] ينظر: الحريري، درّة الغوّاص في أوهام الخواص، ص39-40 وانظر: ابن الجوزي، تقويم اللسان،،111.

[62] ينظر: الحريري، درّة الغوّاص في أوهام الخواص ، ص49.

[63] المصدر نفسه، ص50.

[64] ابن فارس، مقاييس اللغة، حق شهاب الدين أبو عمرو، ص17.

[65] ابن مكي الصقلّي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص156.

[66] أحمد مختار عمر، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، ص59-60.

[67] ينظر دوجلاس براون،أسس تعلّم اللغة وتعليمها ،تر: عبده الراجحي وعلي أحمد شعبان ص206.